النزاهة البرلمانية: تكشف لـ(المدى) تضييف رئيسي الادعاء العام والقضاء

نائب رئيس البرلمان يطالب بمنع المفسدين من السفر بعد هروب وزير الدفاع السابق

دعا نائب رئيس مجلس النواب عارف طيفور الحكومة الى اتخاذ إجراءات قانونية مشددة لمنع سفر المسؤولين خارج البلاد المتهمين بقضايا الفساد والإهدار بالمال العام ، وواجب الحكومة ملاحقة المتهمين وتسليمهم للقضاء لأن هروب هؤلاء دون القصاص منهم سوف يضر بالمؤسسات والوزارات ويفقد المواطن ثقته بالحكومة.
وقال طيفور في بيان له تلقت المدى نسخة منه امس أن" هناك معلومات أكيدة لدى لجنة النزاهة البرلمانية حول العقود المبرمة لصفقات شراء الأسلحة وتجهيز القوات العراقية بالمعدات والآليات العسكرية".

لجنة النزاهة... ارشيف

□ بغداد / المدى

وأضاف " للأسف الشديد ما زال العراق في المراتب المتقدمة بين الدول التي تعاني مؤسساته من الفساد المالي والإداري بسبب غياب المحاسبة من قبل الدولة ".
وبيّن طيفور أن" قضية هروب وزير الدفاع السابق عبد القادر العبيدي الى الولايات المتحدة الأمريكية أثارت الشكوك لدينا بوجود ملفات فساد كبيرة برغم أننا أكدنا سابقا مرارا وتكرارا عن مؤشرات الفساد لدى وزارة الدفاع في زمن العبيدي".
بالمقابل كشف النائب عن التحالف الكردستاني شريف سليمان، أمس، أن وزير الدفاع السابق عبد القادر محمد العبيدي غادر العراق إلى وجهة مجهولة بعد اتهامه بقضايا فساد خلال فترة توليه الوزارة، في حين حمل الحكومة مسؤولية اختفاء العبيدي، داعيا إلى اتخاذ خطوات لمنع المتورطين بالفساد من الهروب خارج البلاد.
وقال شريف سليمان في اتصال هاتفي مع المدى إن "وزير الدفاع السابق عبد القادر محمد العبيدي غادر البلاد إلى جهة مجهولة بعد توصل الجهات المختصة إلى مراحل متقدمة في الكشف عن ملفات الفساد الخاصة بوزارة الدفاع خلال توليه منصب الوزير"، مؤكدا أن "اختفاء العبيدي جاء قبل الإعلان عن تلك الملفات".
وأضاف سليمان أن "ملفات الفساد أظهرت الكثير من الإبهام وعدم وجود الشفافية والتجاوز في العقود التي وقعت من قبل الوزارة خلال إدارتها من قبل العبيدي"، محملا الحكومة "مسؤولية خروج العبيدي من البلاد".
ودعا سليمان الحكومة وهيئة النزاهة إلى "اتخاذ خطوات استباقية من شأنها عدم السماح للمتورطين والذين عليهم شبهات بالهروب من العدالة"، مشيرا إلى أن "القوات المسلحة العراقية كانت تطورت بشكل كبير لولا حجم الفساد في وزارة الدفاع".
من جهة اخرى أكد رئيس هيئة النزاهة بهاء الأعرجي، وجود فساد كبير في وزارتي الدفاع والداخلية، كما دعا هيئة النزاهة والادعاء العام ومجلس القضاء الاعلى الى اتخاذ خطوات فعليه وعملية ، فيما اعتبر أن عدم تعاون الوزارتين في توفير المعلومات يؤكد وجود الفساد.
وقال رئيس لجنة النزاهة البرلمانية النائب بهاء الاعرجي" للاسف ان ملفات عقود الاسلحة لم تأخذ اهتماما من قبل هيئة النزاهة ، كباقي الملفات الكثيرة والخطيرة" حسب وصفه .
واضاف الاعرجي في تصريح لمراسل المدى "هناك تواطؤ وتدخل كبير لعدم كشف هذه الملفات ، مؤكدا ان لجنة النزاهة البرلمانية طلبت استضافة رئيس الادعاء العام ورئيس مجلس القضاء الاعلى فضلا عن فتح تحقيق في هيئة النزاهة لتجاهلها هذه الملفات".
وتولى عبد القادر محمد العبيدي منصب وزير الدفاع خلال الولاية الاولى لرئيس الوزراء نوري المالكي منذ العام ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠.
وكانت لجنة النزاهة البرلمانية اكدت أن العقود التي وقعها وزير الدفاع عبد القادر محمد العبيدي خلال توليه الوزارة، تتضمن مؤشرات فساد قوية وعقودا لشراء أسلحة من صربيا تضم هاونات ومدفعية غير صالحة للاستعمال وفساد في صفقة الناقلات الاوكرانية.
ووقع وزير الدفاع السابق عبد القادر محمد العبيدي، في كانون الأول ٢٠٠٩، عقدا مع أوكرانيا بقيمة بلغت أكثر من ٥٥٠ مليون دولار لتجهيز العراق بـ٤٠٠ آلية مدرعة، وعشر طائرات عسكرية، وبدأت أوكرانيا بتسليمه الوجبة الأولى من المدرعات في نيسان ٢٠١١، وكان يفترض أن تسلمه الدفعة الثانية في تموز من العام نفسه لكنها أجلت ذلك، فيما هددت بغداد الشركة المنتجة بفرض غرامة ثلاثة ملايين دولار عليها بسبب تأخرها في التسليم، لكنها تراجعت فيما بعد عن التهديد.
وكان التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١١، قد ضم ثلاثة بلدان عربية بين البلدان العشرة "الأكثر فساداً" في العالم وهي الصومال والعراق والسودان، في حين اعتبر قطر والإمارات وعُمان الأقل فساداً بين الدول العربية، كما أظهر أن الصومال احتلت المركز الأول في الدول الأكثر فساداً تلته أفغانستان وميانمار ثم العراق والسودان وتركمانيا وأوزبكستان وتشاد وبوروندي وأنغولا.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

إشاعات عن إيران والكهرباء

حزمة تصريحات متفائلة جدا بشأن كهرباء الصيف بدأت تقصفني هذه الأيام. والتصريحات لا تصدر من متحدثين حكوميين فحسب بل إن الناس قرب بائع الشاي في منطقتي بدأوا يرددون تلك الجمل المتفائلة. الناس يقولون انهم سمعوا خبرا مفاده ان زيارة رئيس حكومتنا لطهران تكللت بنجاح كهربائي حاسم. وان ايران "ستزودنا بكمية كبيرة من الميغاواطات وبأسعار مخففة" حتى لو اضطرت الى قطع التيار عن اشقائنا العرب في الاهواز والمحمرة. وستساعد حكومتنا ولاول مرة في توفير ١٢ ساعة يومية من التبريد للشعب بعد ان كنا لا نحصل الا على ٤ ساعات. الاشاعة تقول ايضا ان ايران اكدت للمالكي انها بحاجة كبيرة الى "دعم عراقي" في اكثر من مجال "خاصة نقل العملة الصعبة والتهريب"، ولذلك فهي مستعدة للتنازل عن جزء من كهربائها لنا !
وبغض النظر عن النتائج ، أتمنى ان تكون الاشاعة صحيحة، وان تأتي الساعات الباردة بأي ثمن، كي تتقلص فترات "سلق" اطفال البلاد خلال ظهيرة وادي الرافدين. وخلال تحديقي بهذه الاشاعة اقرأ تصريحا لوزير خارجية طهران السيد صالحي يقول فيه "ان محادثات الدول الكبرى في بغداد الشهر القادم ستعني بداية النهاية لملفنا النووي". وهذا اول تصريح من نوعه اسمعه من قادة ايران طيلة اعوام عديدة من متابعتي لأزمتهم مع الغرب.
هل يمكن ان تصدق هذه الاحلام وتتحقق مفاجأتان في هذا الصيف ؟ فالمفاجأة الاولى ان تنجح بغداد برغم فشلها في حل اصغر القضايا، في حل معضلة الملف النووي عبر وساطة تاريخية ؟ او ان تقرر ايران انهاء مشكلتها مع الغرب فجأة بعد ان نكلت بها العقوبات على نحو رهيب، وجعلت القدرة الشرائية للمواطن الايراني تنخفض الى النصف خلال ٣ شهور كما قال نائب ايراني امس، وان تكون بغداد هي مكان اعلان المفاجأة الايرانية ؟
كل شيء ممكن يا ناس. اما المفاجأة الثانية فهي ان تأتينا الكهرباء ١٢ ساعة برغم كل التشاؤم الذي يحيط بهذا الملف. والحقيقة ان هناك تصريحات من متحدث حكومي نشرتها صحفنا الثلاثاء، تقول ان البلاد تنتظر طفرة رهيبة في الطاقة الواصلة الى المستهلك، مع مطلع تموز اذ سيرتفع انتاجنا وما نشتريه من كهرباء، من ٥ الاف ميغا حاليا، الى ٩ آلاف، اي بنحو الضعف ! التصريح جاء من طرف السيد فيصل عبد الله وهو مسؤول الاعلام في مكتب السيد حسين الشهرستاني نائب رئيس الحكومة، والمكلف الاول بحل ازمة الطاقة. ولا تملك الا ان تحترم خلق الرجل وشعوره بالمسؤولية، لكن سيرة الاخفاق والوعود غير المتحققة تجعلني ابقى اشك واشك اثناء هذا الحلم الكهربائي البارد، برغم اشاعات جيراني حول الميغاواطات الايرانية المتزامنة مع "بداية النهاية للمشكلة النووية" في بغداد.
جزء أساسي من غرابة الوعود الأخيرة أعادني إلى مقال كتبته قبل ٦ شهور عن تصريح نادر لرئيس حكومتنا بشأن مشاكل الكهرباء. كان المقال تحت عنوان "٥ مشاكل تحول بين المالكي والكهرباء". المالكي قال: مشكلة العراق ليست في توليد الكهرباء، اذ حتى لو كانت لدينا كهرباء كافية، فلن نستطيع نقلها الى المنازل لأن شبكة توزيع الطاقة متهالكة، وكل ما نحتاجه هو ١٧ مليار دولار لمد شبكة جديدة. وكيف سيتحقق ذلك قبل تموز؟
اما المشكلة الثانية فهي ان الشركات المتاحة القادرة على بناء محطاتنا، هي شركات اوروبا الشرقية، لكنهم حسب المالكي "فاسدة ويتعاونون مع فسادنا في الداخل وتنشأ مشاريع وهمية وتخدعنا". ولذلك فالعراق لن يتعامل مع هذه الشركات.
المشكلة الثالثة هي ان بديل اوروبا الشرقية هو شركات اميركا والمانيا وكوريا واليابان والتي حاول معها رئيس وزرائنا كي تعمل في العراق، لكنه لم ينجح كثيرا، "لأن تلك الدول منعت شركاتها من العمل في العراق بسبب شيوع العنف والفساد" حسب قوله. اما رابع المشاكل حسب رئيس الوزراء فهي ان الشركات الرصينة "تتعرض للابتزاز واحيانا من قبل اجهزة الرقابة العراقية نفسها".
ولا اتذكر الآن المشكلة الخامسة، لكنني اسأل: كيف استطاعت الحكومة تذليل هذه المشاكل خلال ٦ شهور، وهل حقا انها ستأتينا بـ٩ آلاف ميغاواط مطلع تموز بهذه البساطة ؟ انها اشاعات يتداولها جيراني ونتمنى جميعا، موالاة ومعارضة ان تكون صحيحة، لنحتفل هذا الصيف بالكهرباء وبإنهاء ازمة ايران النووية وبالتصالح بين طهران وواشنطن "ونعيش عيشة سعيدة" !

الكردستاني يعده فاشلا.. والعراقية: اللجنة التحضيرية بلا جدوى

القوى السياسية تخفق في التحضير للاجتماع الوطني

□ بغداد / قاسم السنجري

أخفقت الكتل السياسية في عقد اجتماع للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني، بعد أن قاطعت القائمة العراقية الاجتماع.
وكانت الرئاسة قد أصدرت مساء أمس، بياناً مقتضباً بعد نهاية اجتماع ثنائي ، ضم كلاً من التحالفين الوطني والكردستاني في آخر اجتماع للجنة التحضيرية.
لم يوضح البيان شيئاً من مجريات الاجتماع ، إلاّ أن نائباً عن التحالف الكردستاني وصف الاجتماع بالفاشل ولم يحقق الهدف الذي عُقد من أجله.
غياب القائمة العراقية عن الاجتماع ، دفع التحالف الوطني في محاولة لإقناع التحالف الكردستاني بتقبل غياب العراقية وتحويله لاجتماع ثنائي .
وكشف النائب عن التحالف الكردستاني مؤيد الطيب في حديث مع المدى أن" التحالف الوطني اقترح ان يكون الاجتماع ثنائياً إلاّ أن الكردستاني رفض هذا الطرح".
وبيّن الطيّب سبب رفض التحالف الكردستاني قائلاً: "إن من غير الممكن عقد تفاهمات بين طرفين فقط، والمغزى من هذه الاجتماعات أن تتوصل الكتل الى تصورات متقاربة وهي مجتمعة ".
وأشار مؤيد الطيب إلى ان " اجتماع الثلاثاء فاشل ولم يحقق اي نتائج مذكورة ونحن في التحالف الكردستاني نعمل من أجل التهيئة لانعقاد المؤتمر الوطني بل ونحث الاطراف مجتمعة على حضور الاجتماع الوطني".
واستغرب المتحدث باسم التحالف الكردستاني من الذين يقولون أن دعوة الرئيس بارزاني التشاورية هي للتشويش على المؤتمر الوطني.
وأكد الطيب ان الرئيسين طالباني وبارزاني متفاهمان حول القضايا الرئيسية ومواقفهما موحدة بخصوص انعقاد المؤتمر الوطني.
وفي وقت سابق كشفت القائمة العراقية عن مقاطعتها قبل انعقاد الاجتماع إلاّ أن الطيّب ذكر للمدى أن " العراقية لديها قناعة متشكلة بأن لا جدوى من هذه الاجتماعات".
ومن جانبها عزت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، امس الأربعاء، مقاطعتها اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني لعدم وضع بنود اتفاقية أربيل ضمن جدول أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني، فيما جددت تهديدها بحجب الثقة عن الحكومة إذا لم يتم تطبيق مبدأ الشراكة الوطنية.
وفي ذات السياق انتقدت القائمة العراقية، امس الأربعاء، تكليف ممثلي التحالف الوطني بتنظيم جدول عمل الاجتماع الوطني، وأكدت أن هذا الجدول يخص الاطراف التي ستعده ولا يلزم العراقية بشيء، مهددة بلجوئها مع باقي الكتل السياسية لكافة الخيارات الدستورية في حال عدم تنفيذ رئيس الحكومة نوري المالكي بنود اتفاقية اربيل.
وقال المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "جدول الأعمال الذي كلف البعض بإعداده وعرضه على اللجنة التحضيرية يخص الجهات التي أعدته ولا يلزم القائمة العراقية بأي شيء" ، مشددا على أنه "لا يمكن الحديث عن أي اجتماعات لمؤتمر وطني بدون التنفيذ الفوري وغير المشروط لاتفاقية اربيل".
وكانت اللجنة التحضيرية للاجتماع الوطني عقدت، مساء أمس ، اجتماعها بغياب القائمة العراقية وحضور ممثلي التحالفين الوطني والكردستاني، فيما أعلن نائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي أن اللجنة كلفت ممثلي التحالف الوطني بتنظيم جدول عمل مقترح يعرض على أعضائها لإبداء الملاحظات من اجل تقديمه بعد الاتفاق عليه إلى رئيس الجمهورية لتحديد موعد انعقاد الاجتماع الوطني المرتقب.
وأضاف الملا أنه "في حال عدم تنفيذ المالكي لما تم الاتفاق عليه، فستلجأ العراقية وبقية الكتل السياسية لكافة الخيارات الدستورية، من اجل حل الأزمة السياسية الراهنة والوقوف بوجه من يحاول أن يؤسس لدكتاتورية جديدة في العراق".
غير أن ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي، أكّد امس الأربعاء، أن اتفاقية أربيل وضعت في مقدمة جدول أعمال المؤتمر الوطني، وفي حين دعا القائمة العراقية إلى حضور اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر، اعتبر أن عدم حضورها لا يعني فشله.
وقال النائب عن الائتلاف عباس البياتي في حديث لوكالة السومرية نيوز ، إن "الاجتماع الوطني لا يعقد لإرضاء العراقية أو حل مشكلة بين كتلتين، وإنما لوضع أسس وقاعدة لبناء دولة قوية"، مبيناً أن "هناك مشاكل بين أربيل وبغداد، وأخرى بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وصلاحيات المحافظات وقانون النفط والغاز، وهي لا تتعلق بالعراقية وإنما بالعراق ككل وستبحث جميعها في إطار المؤتمر".
واعتبر البياتي أن "غياب العراقية لا يعني فشل الاجتماع الوطني"، داعياً إياها إلى "إعادة تقييم موقفها وحضور اجتماعات اللجنة التحضيرية لأن مقاطعتها فيها ضرر عليها وعلى المصلحة الوطنية".
وأكد البياتي أن "اتفاقية أربيل وضعت في مقدمة جدول أعمال المؤتمر الوطني"، مطالباً العراقية بـ"عدم التحجج بهذه الاتفاقية".

اجتماع سابق للجنة التحضيرية الخاصة بالمؤتمر الوطني... ارشيف

ائتلاف المالكي يصر على قانون العشائر والبرلمان: يتعارض مع الدستور

محمد الصيهود

□ بغداد / المدى

أعلنت لجنة العشائر النيابية امس عن رفض اللجنة القانونية النيابية لمشروع قانون مجلس العشائر والقبائل العراقية لعدم وجود مادة دستورية تدعم ذلك، فيما أكدت الاولى على أنها تسعى لإيجاد صيغة قانونية لإقراره.
وقال عضو لجنة العشائر محمد الصيهود في تصريح صحفي إن لجنته اكملت مشروع قانون مجلس العشائر والقبائل العراقية بصيغة مقبولة، وارسلته الى رئاسة مجلس النواب لتحويله إلى اللجنة القانونية لابداء رأيها فيه".
وبيّن الصيهود وهو نائب عن دولة القانون أن "اللجنة القانونية وبعد الاطلاع على المشروع رفضته وردته إلى لجنة العشائر بدعوى أنه لا توجد فقرة في المادة ٤٥ من الدستور والمعنية بالعشائر تسمح بأن يشرّع مجلس النواب قانوناً لها".
وأضاف عضو لجنة العشائر أن "هناك الكثير من القوانين التي شرّعها مجلس النواب، ولا توجد فقرات في الدستور تنص على تشريعها"، مؤكداً على إصرار لجنته على تشريع هذا القانون".
وأشار الصيهود إلى أن "المناقشات مستمرة مع اللجنة القانونية بهذا الشأن، وكذلك الاجتماعات بين رؤساء الكتل النيابية لاعطاء الضوء الاخضر لممثليهم داخل اللجنة القانونية للموافقة على المشروع".
وسبق لجمهورية العراق الأولى عام ١٩٥٨ ان ألغت قانون العشائر وقضت على سلطة القبيلة السياسية وحولتها إلى هيئة اجتماعية ريفية يمكن للمرء الرجوع إليها للمشورة، فيما يقول البعض ان الفراغ السياسي الذي خلقه النظام السابق أعاد للعشائر نفوذها. ويلجأ معظم الأشخاص في العراق وخاصة في محافظات الوسط والجنوب الى العشيرة لحل النزاعات التي تحدث بينهم من خلال تسويتها او تعويض المعتدى عليه بمبالغ مادية بما لحقه من أضرار مادية او معنوية.